صدى التطورات الاقتصادية في العراق في جريدة الاهرام ١٣ نيسان ١٩٦٦ –١٧ تموز ١٩٦٨

أ.م.د. حيدر علي طوبان
الجامعة المستنصرية / كلية التربية
www.haider.ali@uomustansiryah.edu.iq

المستخلص

مثل العامل الاقتصادي سببا رئيسيا في استقرار الحكومات ونجاحها او فشل لسياساتها تجاه شعبها وما يرافق ذلك من استمرار النظام السياسي او زواله و مقياس مدى تعاون حكومات دول المنطقة خصوصا ودول العالم عموما مع تلك الحكومة ومن هذا المنطلق تابعت جريدة الاهرام التطورات الاقتصادية للعراق بعد وفاة الرئيس الاسبق عبد السلام محمد عارف في ١٣ نيسان ١٩٦٦،وحتى سقوط النظام العارفي في ١٧ تموز ١٩٦٨، سيما وان العراق في تلك المدة كانت نواياه واضحة بالانضمام للجمهورية العربية المتحدة. فكانت مجسات الحكومة المصرية واضحة من خلال جريدة الاهرام التي واكبت التطورات الاقتصادية ومتغيرات الوضع الاقتصادي في العراق في تلك المدة الحرجة والحساسة.

قسم البحث الى اولا: الاوضاع الاقتصادية في عهد الرئيس الاسبق عبد السلام محمد عارف، فيما كان الثاني: صدى التطورات الاقتصادية في العراق على الصعيد الداخلي١٣ نيسان ١٩٦٦ ١٧ تموز ١٩٦٨في جريدة الاهرام اما الثالث فحمل عنوان: التطورات الاقتصادية وتعامل الحكومات العراقية معها على الصعيد الخارجي خلال عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف اما الرابع :صدى السياسة النفطية العراقية في جريدة الاهرام ١٩٦٦ – ١٩٦٨ فضلا عن الخاتمة التي احتوت جملة من الاستنتاجات.

الكلمات المفتاحية : التطورات الاقتصادية، عبد الرحمن عارف، الاهرام، النفط

Echoes of economic developments in IraqIn Al-Ahram newspaper, April 13, 1966 - July 17, 1968

Asst. Prof. Dr. Haider Ali Toban
History Department/College of Education/ Mustansiriyah University

Abstract

The economic factor is a major reason for the stability of governments and the success or failure of their policies towards their people, and the accompanying continuation or demise of the political system, and a measure of the extent of cooperation of the governments of the countries of the region in particular and the countries of the world in general with that government. From this standpoint, Al-Ahram newspaper followed the economic developments of Iraq after the death of the former president Abd al-Salam Muhammad Aref on April 13, 1966, until the fall of the customary regime on July 17, 1968, especially since Iraq at that time had clear intentions to join the United Arab Republic. The Egyptian government's sensors were clear through Al-Ahram newspaper, which kept pace with the economic developments and changes in the economic situation in Iraq during that critical and sensitive period.

The research is divided into first: the economic conditions during the era of former President Abd al-Salam Muhammad Aref, second: the echo of economic developments in Iraq on the internal level April 13, 1966 - July 17, 1968 in Al-Ahram newspaper, and third: economic developments and the Iraqi governments' dealings with them on the external level during the era of President Abdul Rahman Muhammad Aref and fourth: the echo of the Iraqi oil policy in Al-Ahram newspaper 1966-1968, as well as the conclusion, which contained a number of conclusions.

reached a number of conclusions: Al-Ahram newspaper showed that the political situation was reflected in the economic reality in Iraq after the death of former President Abd al-Salam Muhammad Aref and until the revolution July 17, 1968, and that the turmoil and change of governments have changed the state’s economic policies, and this was clearly reflected in the relations between Iraq and Egypt, especially the apathy that afflicted them, despite some attempts that were made for economic coordination between the two parties, but this coordination did not rise to a great degree.

Keywords: economic developments, Abdul Rahman Aref, Al Ahram, oil

المقدمة :

مثل العامل الاقتصادي سببا رئيسيا في استقرار الحكومات ونجاحها او فشل لسياساتها تجاه شعبها وما يرافق ذلك من استمرار النظام السياسي او زواله ومقياس مدى تعاون حكومات دول المنطقة خصوصا ودول العالم عموما مع تلك الحكومة ومن هذا المنطلق تابعت جريدة الاهرام التطورات الاقتصادية للعراق بعد وفاة الرئيس الاسبق عبد السلام محمد عارف في ١٣ نيسان

١٩٦٦، وحتى سقوط النظام العارفي في ١٧ تموز ١٩٦٨، سيما وان العراق في تلك المدة كانت نواياه واضحة بالانضمام للجمهورية العربية المتحدة. فكانت مجسات الحكومة المصرية واضحة من خلال جريدة الاهرام التي واكبت التطورات الاقتصادية ومتغيرات الوضع الاقتصادي في العراق في تلك المدة الحرجة والحساسة.

قسم البحث الى اولا: الاوضاع الاقتصادية في عهد الرئيس الاسبق عبد السلام محمد عارف، فيما كان الثاني: صدى التطورات الاقتصادية في العراق على الصعيد الداخلي١٣ نيسان ١٩٦٦ ١٧ تموز ١٩٦٨في جريدة الاهرام اما الثالث فحمل عنوان: التطورات الاقتصادية وتعامل الحكومات العراقية معها على الصعيد الخارجي خلال عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف اما الرابع :صدى السياسة النفطية العراقية في جريدة الاهرام ١٩٦٦ – ١٩٦٨ فضلا عن الخاتمة التي احتوت جملة من الاستنتاجات.

اتبع الباحث التسلسل الموضوعي في تتبع جريدة الاهرام للقضايا والاوضاع الاقتصادية وكانت اعداد جريدة الاهرام تشكل المادة الاساسية في استقاء المعلومات فضلا عن العديد من المصادر العربية والمعربة ابرزها كتاب تاريخ الوزرات العراقية لجعفر عباس حميدي وغيره من المصادر المهمة الخاصة بالموضوع. ومن الله التوفيق..

اولا: الاوضاع الاقتصادية في عهد الرئيس الاسبق عبد السلام محمد عارف

حاولت القيادات التي اعتلت مقاليد الحكم في العراق بعد نجاحهم في اسقاط نظام عبد الكريم قاسم، ان تضع خطط انية مستعجلة وخطط مستقبلية خمسية من اجل انتشال الواقع الاقتصادي المتردي في العراق الذي ورثه كتركة ثقيلة من الحكم العثماني، بعد محاولات الاصلاح الاقتصادي في العهد الملكي ممثلة بمجلس الاعمار(١) الذي وضع العراق على الاسس الصحيحة لبناء الدولة لكن الوقت لم يسنح له لتنفيذ معظم مشاريعه الاستراتيجية بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وسقوط النظام الملكي في العراق، ليتراجع العراق على الصعيد الاقتصادي بشكل لافت للنظر، ما دفع عبد السلام محمد عارف بعد نجاحه في السيطرة على مقاليد الحكم بالاستعانة بالخبرات والكفاءات الاقتصادية للنهوض بالواقع الاقتصادي، وظهر ذلك من خلال المنهاج الاقتصادي لوزارة الفريق طاهر يحيى(٢) التي تشكلت في يوم واحد نتيجة السمعة التي يتمتع بها الفريق طاهر يحيى، وحصلت على مباركة الدول العربية الاقليمية سيما الجمهورية العربية المتحدة، فاعلنت الوزارة عن نيتها القيام بتنمية العلاقات التجارية مع جميع الدول العربية على اساس اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية(٣) الموقعة عام ١٩٦٣، والمنافع المتبادلة وتشجيع التصدير وتخفيف قيود الاستيراد واكدت الحكومة على الترحيب بأموال المستثمرين العرب الراغبين بالاستثمار في العراق واعلنت التزامها بتقديم الضمانات لاي مستثمر بسهولة التداول المالي ونقل الارباح. وكخطوة عملية اجرتها الحكومة العراقية في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٦ وافقت على انضمام العراق لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي ضمت ١٢ دولة عربية اذ ان هذه الاتفاقية لم ترى النور بسبب انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣(٤) الذي غير من الوضع السياسي(٥) .

والجدير بالذكر بان الحكومة العراقية قدمت في تشرين الثاني ١٩٦٤ خطة اقتصادية خمسية لتغيير الوضع الاقتصادي للعراق نحو الافضل وعدة هذه الخطة احد اهم اسباب استقالة وزارة طاهر يحيى الثانية لان الخطة وحسب راي الحكومة كانت تتطلب ادخال عناصر جديدة تستطيع ان تتحمل الظروف الاقتصادية الصعبة آنذاك. فاعيد تكليف طاهر يحيى بتأليف الوزارة الجديدة وكان المطلوب من هذه الوزارة من الجانب الاقتصادي هو اعادة اعمار شمال العراق وعين عزيز الحافظ وزيرا للاقتصاد في تلك الوزارة(٦).

في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٥ اعلن رئيس الوزراء تفصيلات الخطة الاقتصادية الخمسية اذ جاء فيها بان الخطة تهدف لتحسين الاوضاع الاقتصادية ومضاعفة الدخل القومي خلال تسعة سنوات كما نصت الخطة على انفاق ٨٢٠ مليون دينار عراقي منها ٥٣٠ مليون دينار من القطاع العام والباقي قطاع خاص وشكل في هذه الخطة مورد وقدره ٣٨٥ مليون من دخل النفط لكن الوزارة استقالت بعد تسعة اشهر بدون تنفيذ(٧).

من المهم ان نشير الى ان هذه الخطة اكدت على الحكومة بان تلك المبالغ يجب ان تصرف وفق اسبقيات الاستثمار وليس كيفما اتفق لان العراق مازال اسير الوضع الاقتصادي السيء، فكان من اهداف الخطة تحقيق ارتفاع في مستوى المعيشة بزيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة سنوية لاتقل عن ٨ %،وتوازن البناء الاقتصادي وتعديل شكل بحيث يزداد التنوع الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي القصير الاجل،تحقيق العدالة الاجتماعية، تحقيق التكامل الاقتصادي مع بلدان الوطن العربي(٨).

واشترطت الحكومة لتطبيق الخطة الخمسية الاقتصادية توزيع امثل للموارد الاقتصادية بين الادخار والاستهلاك، وتوزيع امثل للادخار القومي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومنع الاهتزازات القصيرة الاجل وتوزيع الدخل القومي بين مختلف المساهمين في تكوينه لضمان تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية(٩).

لذلك حاولت الحكومة العراقية تنمية قدراتها الصناعية والزراعية من خلال تقوية علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي اذ زار وفد اقتصادي وفني برئاسة وزير الصناعة اديب الجادر (١٠)موسكو في اذار ١٩٦٥ من اجل تطوير اقتصاد العراق في مجلات الصناعية المختلفة من جانب اخر. اعتقدت الشركات النفطية ان حكومة ٨ شباط ١٩٦٣ اكثر اعتدالا من الحكومات التي سبقتها، ودخلت الحكومة في مفاوضات مع الشركات في الاول من نيسان ١٩٦٣ حول رسوم الميناء وليس قضايا اساسية تتصل بالاستثمار او الصناعة النفطية وقدد مثل العراق وزير النفط عبد العزيز الوتاري(١١) ورئيس الشركات السيد جي دوروك دانية J Doroc Danny وتوصل الطرفان الى اتفاق حول قضية عوائد الميناء دون التوصل لحل قضايا جوهرية، كما تم زيادة انتاج نفط البصرة الى ١٤ مليون طن بالسنة(١٢) . وفي الاطار ذاته دأبت الحكومة العراقية على ايجاد الحلول للنهوض في القطاع النفطي فشكلت الحكومة اوائل عام ١٩٦٤ لجنة برئاسة وزير النفط عبد العزيز الوتاري وعضوية اديب الجادر وخير الدين حسيب ومصطفى عبد الله لدراسة السياسة النفطية. (١٣)

وتشكل وفد للمفاوضة برئاسة وزير النفط عبد العزيز الوتاري ووزير المالية محمد جواد العبوسي ووزير الاقتصاد عزيز الحافظ وعقد جولتين في المباحثات بين الشركات الاجنبية ووزير النفط وحضر الجولة الثانية منها رئيس الوزراء طاهر يحيى وكذلك مدير التنفيذي لشركة نفط العراق السيد دالي، وترك الباب مفتوحا ولم يغلق دون تحقيق نتائج جوهرية تذك، كل ما امله العراق في تاميم النهج الاشتراكي ما قيمته ٢٥ مليون جنيه استرليني من راس المال العراقي ٤٠ مليون جنيه وان العراق من خلال المصانع التي ستبنى لمدة خمسة سنوات(١٤)

حاولت الحكومة العراقية فتح باب جديد للتعامل مع اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية فاراد العراق ان يصدر لائحة خاصة بضمان رؤوس اموال الولايات المتحدة الامريكية المستثمرة في العراق لكن تلك اللائحة لم تصدر في نيسان ١٩٦٦ (١٥) تلك كانت ابرز التطورات الاقتصادية في عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف لتطوى صفحة التطورات الاقتصادية في ١٣ نيسان ١٩٦٦ بمقتل الرئيس عبد السلام وتبدأ مدة جديدة بتسنم عبد الرحمن محمد عارف رئاسة الجمهورية.

ثانيا: صدى التطورات الاقتصادية في العراق١٣ نيسان ١٩٦٦ ١٧ تموز ١٩٦٨في جريدة الاهرام على الصعيد الداخلي:

تابعت جريدة الاهرام التطورات الاقتصادية للعراق في ظل رئاسة عبد الرحمن محمد عارف من خلال خطوات وعمل الوزارات المتعاقبة على حكم العراق فايدت بعضها وانتقدت البعض الاخر ففي ١٤ اب ١٩٦٦ تابعت جريدة الاهرام وباهتمام بالغ التقرير المفصل عن الوضع الاقتصادي في العراق الذي قدمه وزير المالية عبد الله النقشبندي في ١٣ اب ١٩٦٦ لرئيس الوزراء آنذاك ناجي طالب(١٦)، من اجل وضع خطوات اصلاحية مستندة على ذلك التقرير، وكان فحوى التقرير تمحور حول صعوبة الوضع المالي للعراق آنذاك واقترح على رئيس الوزراء ناجي طالب لحل هذا الموقف اتخاذ عدة خطوات(١٧):

١. الاستعانة بشركات التامين ومؤسسة الضمان الاجتماعي من خلال الاستدانة منها.
٢. فرض كمبيالات على البنوك التجارية لزيادة واردات الحكومة.
٣. زيادة راس المال البنك المركزي الى ١٢٥ مليون دينار بعد ان كان ١١٥ مليون دينار.
٤. محاولة الافادة من النقد الاحتياطي المتوفر في العراق.

وبناءا على ذلك انتهج رئيس الوزراء ناجي طالب الذي خلف عبد الرحمن البزاز نهج اقتصادي مدروس، واصدر مجلس الوزراء في ١٥ اب ١٩٦٦ قرارات مهمة وهي:

١.ايقاف الصرف في الميزانية الداخلية عدا الرواتب ومخصصات غلاء المعيشة.
٢.منع جميع الوزارات من صرف أي مخصصات اضافية او جديدة
٣.منع استملاك العقارات التابعة للدولة.
٤.ايقاف كافة التعيينات في جميع مؤسسات الدولة العراقية
٥.الاستثمار في الشركات المنتجة فعليا ومحاولة الصرف في تلك المؤسسات حصرا (١٨)

فضلا عما تقدم فقد قام بعدة خطوات لتنشيط الواقع الاقتصادي وتشجيع راس المال الخاص والاستثمار بعد اعطاء الضمانات بعدم اصدار أي قوانين تأميم جديدة، وكذلك العمل على توسيع المعامل المؤممة وايقاف استيراد السيارات الشخصية لمسؤولي الدولة، هذه الاجراءات لم تنج حكومة ناجي طالب من مواجهة عقبات اقتصادية عدة منها؛ ازمة الرز وأسعاره المرتفعة بعد عدم اتخاذ أي اجراء بحق التجار المحتكرين وعدم تبني الحكومة استيراد الرز، مما دفع مدير الامن العام بتقديم مقترحين الى وزارة الاقتصاد هما وجوب استيراد كميات من الرز من الدول المجاورة خاصة الكويت خلال المدة من ١٠ – ١٥ يوما لسد النقص الحاصل من الدول المجاورة، و منح اجازات استيراد لبعض التجار لاستيراد من الكويت بالمقايضة على ان يتعهد هؤلاء التجار بوجوب ايصال الرز الى اسواق العراق خلال مدة اقصاها اسبوع، وقد اكدت الاهرام بان تلك الخطوات كانت خطوات فعالة ومؤثرة(١٩).

فيما اتبع رئيس الوزراء الاسبق عبد الرحمن البزاز سياسة التقشف الاقتصادي على المستوى الداخلي، و فرض زيادة الضرائب على الدخل، كوسيلة لتحسين الحالة الاقتصادية للدولة العراقية آنذاك، هذه الخطوات التي اتبعتها حكومة البزاز دفعت جريدة الاهرام، لتقديم رؤيا مختلفة لتحسين الاقتصاد العراقي اذا اقترحت الجريدة بدلا عن حزمة القرارات الحكومية ان تقلص النفقات الهائلة التي "تذهب على امور ليست ضرورية" او تصرف على مشاريع غير انتاجية او ارسال الوفود لبعض المؤتمرات التي لم يستفد العراق منها .كما نقلت عن جريدة البلد العراقية، قولها:" بان هناك خسائر تكبدها العراق خاصة بعملية تأميم المؤسسات سيما المصارف التجارية التي كانت مدينة بالأصل بمبالغ ضخمة تزيد على رؤوس اموالها المدفوعة واحتياطاتها مما اضطر الى تسديد الخسائر التي بلغت (١٢٨٨١٥٩)دينار، وانقذت عددا من البنوك والشركات الصناعية التي كانت مدينة فانتقلت ديونها الى الحكومة(٢٠)"ولذلك فان الجريدة انتقدت دور الحكومة واداءها الاقتصادي الذي لم ينجح بتحقيق التقدم والرفاهية للشعب بعد جملة قرارات خاطئة.

وحاولت الحكومة تدارك الوضع الاقتصادي السيء الذي كانت تمر به البلاد باتخاذ بعض الاجراءات التي تلامس حاجة المواطن وتزيح عنه اعباء الحياة الاقتصادية فخفضت ضريبة الدفاع الى ٥٠% عن الموطنين من اجل ايصال فكرة للمواطنين بان الحكومة جادة في التخفيف عن الشعب معاناته الاقتصادية(٢١).

وفي اطار تحسين الواقع الزراعي العراقي واثره على الواقع الاقتصادي بصورة عامة اقنعت الحكومة العراقية وزير الري والصرف المصري على ارسال عدد من خبراء الري والصرف المصريين الى العراق للنهوض في القطاع الزراعي ورفد الميزانية العراقية بنوع جديد من الايرادات من خلال الزراعة(٢٢) .

وفي السياق نفسه اوكلت الحكومة العراقية لشركة المقاولون العرب، تنفيذ مشروع قناة كركوك الاروائية للافادة من مياه الزاب الصغير في ري أراضي وادي كركوك واكدت جريدة الاهرام بان هذا المشروع يمثل جزء من مشروع كبير اروائي يمتد من قضاء الدبس الى جنوب بغداد اي ما يعادل ٤ مليون فدان، وباجمالي يقدر بمساحة تبلغ ٣٢ كم(٢٣).

ومن جانب اخر اقرت الحكومة العراقية بتزايد نسبة البطالة في العراق وعليه اطلقت مشروع لمقاومة البطالة في العراق، اذ ان تقرير رسمي افاد بان هناك ١٢٠ الف عاطل في القوة العمالية العراقية التي تقدر ب ٣ ملايين نسمة من مجموع السكان البالغ ٨ ملايين، و اوصى التقرير الذي اعدته لجنة حكومية الى مجلس الوزراء ان يوقف استيراد الايدي العاملة وحظر استخدام الضباط والمدنيين المتقاعدين والسماح للعراقيين المتعلمين بالعمل في البلاد الاخرى، والتعجيل ببناء مختلف الصناعات وتنمية الاراضي الصالحة للزراعة(٢٤).

ومن اللافت للنظر بان جريدة الاهرام اقرت بالأثر الكبير في الجانب الاقتصادي لعملية اسقاط الجنسية عن اليهود العراقيين الذين تجاوزوا المدة القانونية ولم يرجعوا للبلد خلال شهرين ولم يعودوا وخرجوا بشكل غير شرعي، لما يمتلكوا من مقومات ومهارات كبيرة في ادارة الاقتصاد العراقي(٢٥).

ثالثا : التطورات الاقتصادية وتعامل الحكومات العراقية معها على الصعيد الخارجي خلال عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف:

سعت الحكومات العراقية لايجاد علاقات تجارية مع دول عربية واجنبية على حد سواء لتحقيق تقدم اقتصادي يساعدها على مواجهة التحديات الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد فكانت مصر لها حصة كبيرة من هذا التوجه فعقد محمود صدقي مراد رئيس المؤسسة العامة للتجارة المصرية اتفاقا مع الحكومة العراقية اسس بموجبه شركة مصرية عراقية للتجارة براس مال وقدره مليون جنيه استرليني يدفع الطرفان مناصفة اي خمسمئة الف جنية استرليني لكل دولة مهمتها تصدير الاسمنت المصري للعراق ودول الجوار الاقليمي(٢٦).هذه الخطوة تعد خطوة مهمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العراقي من خلال المحيط العربي.

كما اعلنت جريدة الاهرام في ٢١ تشرين الاول ١٩٦٧ عن اكتمال كل الترتيبات الخاصة في انشاء مصنعين مشتركين بين العراق ومصر احدهما في العراق لصناعة الحرير الصناعي وذلك لكثرة الغابات في العراق على حد وصف الجريدة والاخر في مصر لوفرة القش الداخل في صناعة العجين الورقي وذلك براس مال مصري عراقي يهدف الى الحصول على اكتفاء للبلدين من هاتين المادتين(٢٧). فيما نفذت شركة المقاولون العرب المصرية مشروع لزيادة المساحات المزروعة في كركوك عام ١٩٦٧ وهو مشروع قناة كركوك الاروائي وهذا المشروع من شانه ايجاد موارد مهمة من الموارد، بطلب من الحكومة العراقية لخبرة هذه الشركة في هذا المجال(٢٨) و تم تدعيم التبادل التجاري بين الشركات المصرية والعراقية وتوحيد السياسة الاقتصادية بين البلدين لخدمة العمل العربي وان اجتماعات في اوائل شهر شباط للجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي ستعقد فيما تم تعيين عباس زكي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري كرئيس للوفد العربي ويراس الوفد العراقي الدكتور محمد جواد العبوسي وزير الاقتصاد من اجل زيادة حجم التبادل التجاري من ١٤ مليون جنية للربع والغاء التعرفة الكمركية بين البلدين واقامة شركات مشتركة واستثمار راس المال للاستثمار(٢٩).وبذلك بينت الجريدة بان العلاقات العراقية المصرية في تطور مستمر طيلة مدة تسنم عبد الرحمن محمد عارف رئاسة جمهورية العراق.

اقليميا ايضا حقق العراق تقدما تجاريا من جراء اتفاقه مع الكويت بعد محاولة العراق اقامة علاقات متينة مع الجارة الكويت سيما ما اعلنه وزير الخارجية العراقية عدنان الباجه جي(٣٠) بان الزيارة التي قرر امير الكويت صباح السالم الصباح(٣١) القيام بها للعراق للمدة من ٤ ولغاية ٧ حزيران من عام ١٩٦٦ هدفها توسيع نطاق التعاون بين البلدين وابرام الاتفاقيات التجارية سيما الموقع كما ذكرت جريدة الاهرام بان العراق حاول خلال مدة تسنم ناجي طالب رئاسة الوزراء معالجة الامور الاقتصادية ذات عام ١٩٦٤ وتوفير التسهيلات والضمانات لرؤوس الاموال الكويتية المستثمرة في العراق وكذلك دراسة موضوع الحدود العراقية الكويتية(٣٢) كما نجح العراق في اقناع الكويت بتمويل قرضا بقيمة ملونان وستمئة الف دينار كويتي لمشروع سد سامراء وتوليد الكهرباء فيه لتنمية العلاقات بين الطرفين(٣٣).وبالتالي اشادت جريدة الاهرام بتطوير العلاقات العراقية الكويتية سيما محاولة استثمار الاموال لتدخل في تطوير الاقتصاد العراقي.

الجدير بالذكر بان جريدة الاهرام نشرت عن رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز قوله: "بان العراق سيتوجه لتطوير علاقات قوية جدا على غرار مافعلته بعض الدول العربية سيما الجمهورية العربية المتحدة لان الاقتصاد سينمو بشكل كبير ومنظم اذا سلك العراق ذلك المنحى"(٣٤). وبالتالي فان عبد الرحمن البزاز ومن خلال هذا التصريح حاول نقل التجربة الناجحة على حد وصفه لتطوير اقتصاد العراق ومحاولة استغلال موارده الطبيعية بالاعتماد على خبرات خارجية.

وفي السياق نفسه اكدت جريدة الاهرام بان الانفتاح السياسي نحو الغرب الذي اتبعته الحكومة العراقية بعد تسنم الرئيس عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية، دفعت دول العالم الكبرى لمحاولة مساعدة العراق لبناء اقتصاد قوي وتطوير البنى التحتية له، وارسلت اشارات بذلك تلقفتها القيادة العراقية، اذ دعا رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز، اليكسي كوسجين (٣٥ Kosygin Alexei رئيس الاتحاد السوفيتي من اجل دعم مشروع سد الموصل الذي تقدر تكاليفه بـ(٧٠ مليون دينار) لما فيه من منافع اقتصادية مهمة للعراق على الصعيد الزراعي وصناعة الطاقة الكهربائية، وخزن المياه ودرئ مخاطر الفيضانات عن المدن العراقية، وسبب الدعوة هو عدم قدرة العراق على سد تكاليف هذا المشروع الاقتصادي المهم(٣٦) في ٦ تشرين الاول١٩٦٧ زار وفد من الاقتصاديين السوفيت العراق من اجل زيادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين والتوقيع على عقد التمور ٢٠ الف طن للاتحاد السوفيتي.

وفي اطار التبادل الاقتصادي ذا الطابع المشترك مع الدول الاقليمية اتبع العراق منهج الحوار لحل المشاكل مع تلك الدول اذ وجهت الحكومة العراقية الدعوة لسورية وتركيا لاستئناف المباحثات بشان تحديد الاطلاقات المائية و نصيب كل الدول الثلاثة سوريا وتركيا واقترح لذلك الاجتماع في ٣٠ ايلول ١٩٦٦ (٣٧).

في ١٥تشرين الثاني ١٩٦٧ زار وفد اقتصادي عراقي برئاسة محمد جواد العبوسي وزير الاقتصاد العراقي سوريا من اجل تطوير اليات العمل الاقتصادي المشترك بين البلدين(٣٨).

قالت جريدة الاهرام بان العراق انقذ الحكومة الفرنسية في الجانب الاقتصادي من خلال عقد صفقة طائرات الميراج اذ ان فرنسا كانت مهددة في صناعة الطائرات وشغلت ٢٠٠ شركة فرنسية تعاونت في سبيل ملايين من ساعات العمل بالنسبة لاكثر من ثلاثمئة شركة تتعاون لتنفيذ العقد المبرم بين الحكومتين العراقية والفرنسية وتخرجت من الكساد في الصناعة(٣٩).

تقدمت الحكومة العراقية باقتراح الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية حول تأسيس منظمة عربية للتنمية الصناعية تكون تابعة للمجلس الاقتصادي في دورة انعقاد القادمة وتتضمن اقتراح العراق في دورة ان تناط ادارة المنظمة ورسم سياستها بمجلس ادارة مؤلف من ممثلين عن كل قطر من الاقطار العربية والمعروف ان مجلس الاقتصاد العربي والمعروف اتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك التي عقدت في نفاق الجامعة ماعدا اليمن(٤٠).

رابعا :صدى السياسة النفطية العراقية في جريدة الاهرام ١٩٦٦ – ١٩٦٨

لأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي فقد افرد الباحث محور خاص لمتابعة جريدة الاهرام له، اذ ركزت جريدة الاهرام على بعض التطورات الاقتصادية المهمة سيما موضوعة النفط التي شغلت حيزا مهما في صفحات الجريدة سيما وانها سببت ازمة اقليمية كبيرة فتابعت جريدة الاهرام طلب الحكومة السورية من شركة نفط العراق البريطانية إعطاءها فروقات وصفتها الجريدة" بالضخمة جراء مرور النفط العراقي بالأراضي السورية" والبالغة ١٠٣ ملايين ليرة ومضاعفة هذا المبلغ بسبب كون الحسابات لا تتناسق مع ما يمر من الاراضي السورية في اراضيها(٤١). ونقلت جريدة الاهرام في عددها الصادر في ٢٩ اب ١٩٦٦ما صرح به يوسف زعين(٤٢) واتهامه الصريح لشركة نفط العراق بالمراوغة وعدم المصداقية في تقديم حساباتها التي تختلف عن واقع الناتج الذي يمر بالأراضي السورية، وان المدة التي تمتد منذ عام ١٩٥٦ وحتى اندلاع الازمة كانت الشركة تنتهج هذا النهج الذي فيه غبن كبير للحكومة السورية(٤٣). وفي الموضوع ذاته قال الدكتور نور الدين الاتاسي رئيس الدولة السورية :"ان شركات البترول الاجنبية العاملة في العراق لم تطبق الاتفاقية بالشكل السليم " و" ان العصابات الرجعية الحاكمة تحيا حياة البذخ في بذخ واسراف على حساب الاغلبية المحرومة " (٤٤) .بكل تاكيد ان مثل هكذا تصريح يمثل راس الهرم في الجمهورية العربية السورية تجاه العراق وحكومته يمثل خرقا للاعراف الدبلوماسية الدولية وموقفا عدائيا واضح، وكان بالامكان ان يتعامل بشكل افضل مع الازمة النفطية مع العراق.

هذه التطورات دفعت حكومة العراق لدراسة علاقاتها مع شركات النفط الاجنبية، ولذلك فان الحكومة العراقية ألفت لجنة خبراء لدراسة سياسة العراق النفطية، وبدورها قررت اللجنة عرض نتائجها على الحكومة التي تعهدت على استخدام الية العمل الجديدة وفق نتائج اللجنة المشكلة بعد ان يتم الاجتماع المشترك بين اللجنة والحكومة (٤٥).

وكرد فعل من الجانب السوري تجاه تجاهل شركة نفط العراق لمطاليب الحكومة السورية، قررت الحكومة السوري توقيف تصدير النفط الى البحر المتوسط نتيجة الخلاف بين سورية وشركة نفط العراق، والذي استمر حوالي ٧٩ يوم الامر الذي ادى لفقدان العراق جزء من دخله القومي من النفط(٤٦).

وصعدت في ٨ كانون الاول ١٩٦٦ الحكومة السورية من مواقفها اذ اقدمت على خطوة جريئة لضمان تنفيذ مطالبها، وتمثلت هذه الخطوة في الاعلان عن الاستحواذ على جميع ممتلكات شركة نفط العراق في الاراضي السورية، هذا الامر دفع الشركة الى التوقف عن ضخ النفط في الانابيب التي تمر بالاراضي السورية كاجراء مضاد لما فعله الجانب السوري(٤٧).

في ظل هذه الخطوات المتسارعة استطاع رئيس الوزراء ناجي طالب من دفع شركة نفط العراق من دفع مبلغ وقدره (٣٣٣٠٦٠ ٠٠) باون استرليني وهي في الاصل مستحقات مالية للعراق حتى تمثل المدة من مطلع عام ١٩٦٦ ولغاية كانون الاول من العام ذاته،كما ونجح ايضا في دفع شركة نفط البصرة لرصد مبلغ اخر مقداره ثلاثة ميلون باون استرليني للعراق كاستحقاق مالي بذمة الشركة، وبذلك تمكن ناجي طالب من تحقيق نجاح في جنبة اقتصادية مهمة لتقليل الخسائر التي كان الاقتصاد العراقي يمر بها جراء الازمة(٤٨).

من المهم ان نشير الى ان جريدة الاهرام نشرت بيان المكتب الصحفي السوري ببغداد الذي نشر في ٨ كانون الثاني ١٩٦٧ اكد فيه ان خطوة سورية في فرض الحجز التنفيذي على شركة نفط العراق تستهدف حماية الشعبين العربيين في سورية والعراق فيما اكدت الحكومة العراقية وعلى لسان رئيس وزرائها ناجي طالب بان الحكومة والشعب تتفق على مشروعية المطالب السورية، لكن ينبغي ان لا تكون سببا لتوقف تدفق النفط العراقي الى موانئ البحر الابيض المتوسط(٤٩)، جوهر هذا الاختلاف بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق على تطبيق الاتفاقية الثنائية بينهما لسنة ١٩٥٥ والتي لم يكن العراق طرفا و كانت الحكومة تتابع الموقف وهي مطمئنة الى ان تدفق النفط سيظل مستمرا،ولذلك فان ناجي طالب بين بان الحل الوحيد للمشكلة بالنسبة للظرف الراهن والذي يضمن استئناف الضخ فورا، هو الاتفاق المباشر بين الحكومة السورية والشركة، ورفض فكرة تحويل تصدير النفط للبصرة بسبب دواعي قومية واقتصادية . كل تلك التطورات كبدت العراق خسائر رسمية بلغت ٣ ملاين باوند استرليني، كل ثلاثة ايام، كما رفضت الحكومة السورية وساطة العراق وعرض شركة نفط العراق مبلغ ٣٧٥٠ مليون جنيه استرليني مقابل السماح للشركة باستئناف شحن النفط من بانياس، واصفة العرض التفاوضي بانه " ليس بسلفة(٥٠)"في ظل هذه التطورات طرحت فكرة

تأميم النفط العراقي من قبل عبد الله الطريفي خبير نفطي يعمل في السعودية، لكن الفكرة لقيت معارضة كبيرة على اعتبار ان صاحب الفكرة يعمل في القطاع النفطي السعودي فلماذا لم تطرح هذه الفكرة هناك وتطبق(٥١).

على اية حال عاد العراق للتفاوض مع ممثل شركة نفط العراق في بغداد المدعو كرستوفر دالي Christophe Dalír لحل الازمة لكن دون ايجاد حل نهائي(٥٢) مما دفع عبد الرحمن محمد عارف لتصعيد مهم تجاه شركات النفط الاجنبية، عندما انذر شركة نفط الاجنبية العراق في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٧ بوجوب استئناف ضخ النفط من حقول كركوك، كما لخص ما كان يجري من ازمة النفط آنذاك بـ" ووصف الازمة بالمفتعلة التي دفعت سورية لضمان حقها"، واعطى الشركة مهلة سبعة ايام لاستئناف ضخ النفط، لكن شركة نفط العراق طلبت تمديد المهلة لانها غير كافية(٥٣). بحثت القيادة السياسية في العراق سبل انهاء هذه الازمة التي اضرت باقتصاد العراق وعليه ارسل رئيس الجمهورية وفد وزاري مهم بقيادة ناجي طالب للتباحث في دمشق لحل الازمة (٥٤). وبسبب انقسام الوضع السوري الذي اراد ان ينهي الازمة للخسائر الكبيرة التي مني بها العراق وسورية. دفع القيادة السورية لانهاء الحظر عن تصدير النفط عبر انابيب الشركة وقامت باستئناف ضخ النفط(٥٥).

في ٢٧ اذار ١٩٦٧ التقى رئيس الجمهورية السورية نور الدين الاتاسي برئيس مجلس ادارة شركة النفط الوطنية اديب الجادر بحضور القائم باعمال السفارة العراقية في دمشق السيد حازم جليمران، وقد افصح اديب الجادر بان العراق وسورية سيقومان باعمال مشتركة قريبة المدى وبعيدة المدى في مجال نقل النفط وعدة هذه الجريدة هذه الخطوة مهمة في التعاون وبادرة من الحكومة السورية لحل الازمة(٥٦).

من اللافت للنظر بان الحكومة العراقية اقدمت على تعديل وزاري فرغت بموجبه وزير الاقتصاد اديب الجادر لشؤون النفط وحل محله محمد جواد العبوسي كوزيرا للاقتصاد وجعل اديب الجادر مديرا عاما لشركة النفط الوطنية كخطوة مهمة لتنفيذ قانون حصر الاستثمار الأراضي البترولية بالشركة وقالت بان اديب الجادر من الخبراء المعروفين في مجال النفط. (٥٧)العراق اعلن في ١٦ تشرين الثاني١٩٦٧ اول معمل صناعي للبترول وتكرير النفط من خلال القرض الفرنسي للعراق بموجب اتفاقية بين الجانبين الفرنسي والعراقي وان المناقصة ستطرح من اجل قيام احدى الشكرات العالمية في بناء المصنع والأولوية للشركات الفرنسية في بناء المصنع الا اذا كان هناك عرض افضل(٥٨).

فيما صرح وزير التخطيط العراقي عبد الستار علي الحسين بان ابرز قانون صدر في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف هو تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية في مطلع ايلول ١٩٦٧ ذلك القانون جاء ممارسة طبيعية وعملية لحق سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية وجاء مطابقا للقوانين الصادرة من هيئة الامم المتعلقة بحق الشعوب في استمار ثرواتها(٥٩).

شركة نفط العراق الاجنبية كان مناطق استثمارها ٢٥ الف ميل كل الاراضي الواقعة شرقي نهر دجلة لحد الحدود التركية والايرانية باستثناء اراضي شركة نفط خانقين. وشركة نفط الموصل ٨٧ الف ميل كل الاارضي الواقعة على الجانب الغربي. وبالتالي عمليا ثلاث شركات نظريا وهي شركة واحدة عمليا تستثمر النفط العراقي وهذه الشركات لم تستثمر سوى ١% من مساحة العراق وعليه تم الجلوس والتفاوض مع الشركات من اجل اتلخلي عن الاراضي غير المستثمرة وهذا الامر جوبه بالرفض(٦٠).

بعد ذلك شرعت الحكومة قانون حددت فيه الاراضي المستثمرة وهي تعادل ٢/١% من مساحة الاراضي العراقية ثم حددت هدف الحكومة في القطاع النفطي بخمسة نقاط(٦١):

١. تحرير الاراضي العراقية من الاحتكارات العالمية بشكل قاطع
٢. ضمان قيام قطاع بترولي عراقي متحرر
٣. رسم سياسة بترولية واضحة المعالم
٤. عدم تخصيص اي مناقط اضافية للاستثمار والاكتفاء بما مستثمر من قبل الشركات فعليا.
٥. تاكيد ملكية للدولة لكل ثروة بترولية.

اعطى الوزير امكانية توسيع عمل شركات البترول العالمية شرط ان تشارك شركة النفط الوطنية وكذلك ادخال راس المال للاستثمار كما جرى اتفاق بين الشركات الفرنسية ايراب وشركة نفط العراق عن لسان وزير النفط العراقي عبد الستار علي الحسين الاتفاق يختلف عن عقد شركة نفط العراق اذ ان الاتفاق مع فرنسا يقضي بالاستثمار مدة ٢٥ عام بما فيه مدة الحفر والتنقيب بينما شركات نفط العراق الاجنبية كان الاستثمار مدة ٧٥ عاما وان ذلك الاتفاق مجحف بحق البلاد فلم يحدد كلفة الانتاج ومصاريف الحفر والتنقيب والفوائد عليها وفوائد البنوك وحساب الايجار ولم يحدد مقدارعمولة الخصومات التي تتقاضاها الشركات.

واشار الوزير سوف تبيع ١٠٠ الف برميل بنصف سنت للبرميل الواحد وثاني ١٠٠ الف بسنت واحد والتسويق وفق ما يرغبه الشركة العراقية١٥% من مايتم العثور عليه تشتريه الشركة وتقدم الشركة ١٥ مليون دولار لشركة نفط العراق غير قابلة للرد يتم احتساب الاسعار وفق المتغيرات وليس بسعر ثابت. من جانبها خرجة طلبة بغداد مؤيدين اجراءات الحكومة في الاستثمار مع شركة الفرنسية والخروج من احتكار الشركات الاجنبية البريطانية الامريكية الهوندبية. فقرب القصر الجمهور(٦٢)

عادت فكرة تأميم النفط العراقي وقد تباينت ردود الفعل تجاه فكرة تاميم النفط بين مؤيد ومعارض، خاصة ان فكرة التأميم تحتاج لخبرات عالية المستوى لم يكن العراق يمتلكها(٦٣).فيما وصل وفد من ١٦ خبيرا سوفيتي في ٢٧ تشرين الثاني١٩٦٧ لبغداد لاجراء محادثات مع عبد الستار علي الحسيني وزير البترول والمسؤولين في شركة البترول الوطنية وان الوفد الروسي سيناقش تنقيب النفط واستغلال في شمال العراق (٦٤).

ومن جانبها احتجت الولايات المتحدة الامريكية على المفاوضات البترولية الفرنسية مع العراق اذ اشرت مصادر رسمية بان الرئيس الفرنسي شارل ديغول امر شخصيا باجراء المحادثات بشان استغلال النفط العراقي مع الحكومات العراقية في الرميلة

والمعروف بان شركة نفط العراق هي احدى الشركاء في شركة نفط العراق التي تملكها مع المصالح الأمريكية والبريطانية والهولندية (٦٥).

واحتجت هذه الشركة على ان لها الحق في استثمار منطقة الرميلة وقالت الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا احتجاجا للحكومة الفرنسية بسبب هذه المفاوضات وشكت بان فرنسا تستفيد من موقفها السياسي في العالم العربي لانها قدمت شروطا ضارة بالغرب للعراق لحساب مصلحة العراق على حساب الدول الغربية(٦٦).

جرت تحقيقات وصفتها جريدة الاهرام بالسرية حول حوادث تخريبية طالت منشات نفط كركوك دون معرفة حجم الاضرار وتزامن ذلك مع توقيع الحكومة العراقية مع شركة ايراب الفرنسية هذا مادفع الشركات العالمية النفطية ان تغضب حسب وجهة نظرها بسبب توقيعها مع شركة ايراب الفرنسية (٦٧)تمكنت السلطات العراقية من اعتقال ٢٠ شخصا ووضعت يدها على معلومات هامة عن المخربين(٦٨).

من جانبه صرح اديب الجادر بان الاتفاق مع شركة ايراب الفرنسية افضل اتفاق حصل عليه العراق من احد الشركات النفطية وذلك لقصر مدة الاتفاقية كما معمول به في المنطقة التي اعتمدت على الاتفاقيات الطويلة وان الدخل العراقي عن البرميل هو اعلى دخل وتشترط تسليم الادارة للوطنين بعد خمس سنوات من العمل والزام الشركة الفرنسية تدريب الخبراء والعمال العراقيين(٦٩).

وللعلم ان الجمهورية الفرنسية سعت لمنافسة شركات الولايات المتحدة الامريكية على كبريت العراق مستغلة الخطوات التي اتخذها الرئيس ديجول لبناء جسور جديدة بين فرنسا والعالم العربي ساعدت فرنسا على عقد صفقات كبيرة مع العراق لاستغلال النفط والكبريت، اذ قدمت الشركة القومية الفرنسية اكيتين Aquitaine طلب من الحكومة العراقية للتنقيب واستثمار مناجم الكبريت في الشورة في شمال العراق الامر الذي ادى الى تنافس مع شركتي تكساس وباسكو التابعتين للولايات المتحدة الامريكية، وقال المتحدث باسم الشركة ان الطلب قدم منذ اربعة اشهر، و ان الشركة على استعداد لارسال بعثة الى العراق لبدا المفاوضات بمجرد ان تتلقى دعوة من بغداد ولكن المنافسة مع الولايات المتحدة الامريكية سيعطي العرض الفرنسي امكانية اكبر، لمقبولية السياسة الفرنسية لمواقفها السياسية السابقة سيما مواقفها من اسرائيل والقضية الفلسطينيةلان فرنسا مقبولة(٧٠).

فيما واصلت جريدة الاهرام اهتمامها بمتابعة عملية الكشف من قام بتخريب منشئات نفط كركوك، وقالت الجريدة بان عدد المتهمون بالتخريب في منشات نفط كركوك ارتفع الى ٦٠ شخصا والتحقيق مازال ساري(٧١). كما ان احد المعتقلين هو عضو في (شركة نفط العراق الاجنبية)من بين ٦٠ متهما وهي بذلك تشير باصابع الاتهام للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا(٧٢).

وفي تطور مهم رصدته جريدة الاهرام ذكرت الجريدة بان العراق خطا خطوة مهمة في مجال الصناعة النفطية عندما وقعت الحكومة العراقية في ٢٤ كانون الاول ١٩٦٧ مع الاتحاد السوفيتي اتفاقا خاص بالتعاون الفني والاقتصادي في صناعة النفط وقد شمل الاتفاق التنقيب والتعاون والتسويق للنفط العراقي في شمال العراق وجنوبه وقد قام الوفد السوفيتي بمعاينة مناطق النفط في كلا طرفي العرق الجنوبي والشمالي(٧٣).

ونتيجة للتوجهات الجديدة للحكومة الفرنسية في منطقة الشرق الاوسط عموما والعراق خصوصا، أعلنت الشركة الفرنسية للبترول التي تساهم بنسبة ٢٢,٧٥% في راس المال شركة نفط العراق الى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا عن انشقاقها عن الشركة لتحاول التفاوض مع الحكومة العراقية حول حوصله على حصة الشركة وكذلك تنمية واستثمار حقول الرميلة الغنية بالبترول(٧٤).وهي بذلك قد عملت على تقويض النفوذ البريطاني الامريكي من جهة ومحاولة للانفراد بنفط العراق لكن في الوقت نفسه تعد مثل هكذا منافسات ذات فائدة للعراق وشعبه.

وفي محاولة لاستثمار ثرواتها البترولية اتفقت الحكومة العراقية في شباط ١٩٦٨ مع الحكومة التركية لتصدير ٢٠٠٠ مليون مكعب من الغاز الحر الى تركيا عبر الانابيب يوميا بدا من عام ١٩٧١ وهذا عمل وصفته جريدة الاهرام بالانجاز الاقتصادي المهم وان هناك لجنة اقتصادية مهم ستعمل على ذلك(٧٥).

واصلت جريدة الاهرام اهتمامها بملف النفط العراقي اذ اجبرت الحكومة العراقية شركات النفط ان تدفع للعراق ٤,٥ مليون جنيه فرق خفض الجنيه الاسترليني ومقدراه ٤٤٥٧١٨١جنيها استرليني كما ان غلق قناة السويس اسهمت في زيادت ارباح تلك الشركات مما دفع الحكومة العراقية للمطالبة بزيادة ايراداتها من شركات النفط العاملة في العراق(٧٦)

ومن اللافت للنظر بان جريدة الاهرام اكدت على اهمية استثمار العائدات النفطية للعراق وهي بكل تاكيد مبالغ ضخمة اذ اجبرت الحكومة العراقية شركات البترول الاجنبية بدفع ٤و٥ ونصف مليون جنيه للعراق فرق خفض الاسترليني استجابت شركات البترول العاملة في العراق لطلب الحكومة تدفع الفرق الناتج عن خفض العملة سفر الجنبيه الاسترليني هو ٤٤٥٧١٨١ جنيه(٧٧)

ومن خلال متابعات جريدة الاهرام لآخر التطورات في توجهات الحكومة العراقية لعقد اتفاقيات في مجال البترول مع الجانب الفرنسي ذكرت الجريدة بان الحكومة العراقية اقرت عقد المقاولة مع ايراب الفرنسية بجلسة راسها عبد الرحمن عارف وتم المصادقة على لائحة القانون الخاص(٧٨) . وبينت الجريدة بان الرئيس عبد الرحمن عارف ناقش استثمار النفط العراقي من خلال الشركة الفرنسية من خلال ثلاث جلسات (٧٩).

وفي السياق ذاته حدث اتفاق فرنسي عراقي لاستغلال النفط المستخرج والبالغ ٢٠ مليون طن من شمال العراق الغير مستثمر من خلال مقالة مع الشركات الفرنسية، وقال عارف" نحن نحاول ان نستغل النفط بالتعاون مع اصدقاءنا(٨٠)

نقلت الاهرام عن عبد الستار علي الحسين وزير النفط ان عبد الرحمن عارف في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٠ شباط ١٩٦٨استعداد العراق لتقبل تبعات المضي في اجراء انتهاء احتكارات الشركات البريطانية والهولندية وان اتفاق ايراب الفرنسي وان الاعتراضات للشركات الاحتكارية لم تلق اذان صاغية للحكومة العراقية كما رفضت الحكومة التصرفات التي لتخريبية التي

استخدمتها و رفضت تامين كميات بترولية احتياطية بعد العدوان الاسرائيلي ثم ان خطوة الحكومة لتاميم كل الثروات المعدنية (٨١).

ربطت جريدة الاهرام في مقال معنون ا" المؤامرات ضد العراق بسبب الكبريت " ان العملاء السريين والأسعار المتزايدة والمؤامرات تمثل جميعا جزءا من الاندفاع ناجم عن العجز العالمي في انتاج الكبريت الذي يستخدم في صناعة حامض الكبريت وبالرغم من الاسعار العالية التي تحددها الحكومة العراقية فان ١٣ شركة دخلت المنافسة لحقول عكاشات في الانبار(٨٢)

كشفت جريدة الاهرام المصرية في عددها الصادر في ٧ نيسان ١٩٦٨ عن مقترح رئيس مجلس ادارة شركة النفط الوطنية العراقية السيد اديب الجادر عن ايجاد حل لمشكلة تسويق المنتجات النفطية للدول المنتجة للنفط ومنها العراق وذلك الى ايجاد علاقات بين الدول المنتجة والشركات العالمية على اساس العقود الطويلة الامد وان العراق اتفق مع شركات ايراب الفرنسية وسيعمل مع الاتحاد السوفيتي العمل ذاته لحماية نفسه اقتصاديا وايجاد تسويق طويل الامد لمنتجاته(٨٣).

فيما قررت شركة النفط الوطنية العراقية في ١٠ نيسان ١٩٦٨ ان تقوم بنفسها باستغلال حقل البترول الرميلة جنوب العراق وان القرار اتخذ خلال اجتماع مجلس ادارة الشركة في بغداد بحضور عبد الرحمن عارف والفريق طاهر يحيى رئيس ووزير البترول عبد الستار علي الحسيني وقد تم رفض جميع العروض التي تقدمت بها الشركات الاجنبية لاستغلال هذا الحقل لانها اقل مما يمكن ان يحصل عليه عن طرق الاستثمار المباشر(٨٥[٨٤]).

من المهم ان نشير الى ان جريدة الاهرام في عددها الصادر في ٢٠ نيسان ١٩٦٨ اشارت الى ان العراق يتجه لتاميم نفطه من خلال خطوات جدية وذلك من خلال التمهيد لتأميم شركة بترول العراق الاجنبية" وصرح الدكتور خير الدين حسيب عضو مجلس ادارة شركة النفط الوطنية العراقية بان العراق يعتزم تأميم شركة البترول العراق التي تملكها عدة شركات غربية، وقال ان الخطوة الاولى نحو هذا الاجراء هي القرار الذي اتخذته الحكومة في الاسبوع الماضي بتشكيل حقل الرميلة دون الايادي الاجنبية وان الخطوة التالية هي انهاء سيطرة شركات النفط الاجنبية وتأميمها. (٨٦)

ومن اللافت للنظر بان سياسة الحكومة العراقية تجاه القطاع النفطي اتت اكلها من خلال ما شهدته العراق زيادة في مدخولاته الاقتصادية نتيجة انفتاحه على العالم واتباعه سياسة دبلوماسية متطورة، وكذلك لاتخاذ العراق قرارات باتجاه تأميم الثروة النفطية العراقية منها تأميم حقل بترول الرملية الذي تولته الشركة الوطنية العراقية(٨٧).

وكذلك استطاع العراق من الحصول على ١٠ ملايين جنيه للعراق قيمة ارباح اضافية من البترول كتحصيل نتيجة اغلاق قناة السويس والتي جعلت النفط المصدر من موانئ البحر المتوسط في مركز ممتاز من الناحية السوقية والاقتصادية، وبعد اتفاق بين مجلس الوزراء والشركات المستثمرة في العراق تم دفع ١٠ ملايين استرليني كعوائد اضافية وعلى حساب من كميات النفط المصدرة في الفترة التي بدأت باستئناف الضخ الى موانئ البحر المتوسط بعد العدوان حتى نهاية يوم ٢١ ايار وستقوم الشركتان بدفع ٧ سنتات عن كل برميل يصدر بعد هذا التاريخ ويستمر ذلك باستمرار الوضع غير طبيعي. كان هناك تلميح بان هذا الوضع الشاذ قد استغله العراق اقتصاديا(٨٨).

في تموز ١٩٦٨طور العراق واقع القطاع البترولي عندما وقع مع جمهورية يوغسلافيا لبناء ناقلتي بترول لحسابه اريد بها ان تكون النواة الاولى في الاسطول التجاري النفطي العراقي وقال عبد الرحمن عارف بان العراق بدأ يستغل لحسابه حقول البترول غير المستثمرة وهو اتفاق يضع حدا لتصرفات الذين كانوا يستخدمون البترول كأداة ضغط على الشعب العراقي(٨٩).اذن فكرة تاميم النفط وتطبيق هذه الفكرة كان في عهد عبد الرحمن عارف والتي ساهمت في بلورتها ازمة تصدير النفط من الجانب السوري

.

الخاتمة

توصل الباحث بعد اكمال دراسته ل(موقف جريدة الاهرام من التطورات الاقتصادية في العراق ١٣ نيسان ١٩٦٦ – ١٧ تموز ١٩٦٨) لعدد من الاستنتاجات:

١. اظهرت جريدة الاهرام قدرتها على صياغة حلول بعيدة الامد ومتوسطة و انية للحكومة العراقية في المجال الاقتصادي، فقد كانت الدراسات التي تنشر عبر صفحاتها تمثل رؤى حقيقة للواقع الاقتصادي العراقي، لكن في الوقت نفسه بينت للراي العام بان مصر هي من تتحكم في مفاصل السياسة والاقتصاد العراقي انذاك، من خلال تنفيذ ما كان يصدر من حلول في جريدة الاهرام.

٢. بينت جريدة الاهرام بان الوضع السياسي قد انعكس على الواقع الاقتصادي في العراق بعد وفاة الرئيس الاسبق عبد السلام محمد عارف وحتى قيام انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، وان الاضطراب وتغيير الحكومات قد غيرت من سياسات الدولة الاقتصادية وهذا ما انعكس واضحا على العلاقات بين العراق ومصر سيما الفتور الذي اصابها، على الرغم من بعض المحاولات التي جرت للتنسيق الاقتصادي بين الطرفين الا ان هذا التنسيق لم يرتقِ لدرجة كبيرة.

٣. التزمت جريدة الاهرام جانب الحياد في نقلها بعض الاحداث الاقتصادية وابرز هذه القضايا قضية ايقاف تصدير النفط العراقي في سورية، ويبدو بان مرجع ذلك هو الارتباط السياسي بين مصر وسوريا آنذاك ولذلك يعد تصرف جريدة الاهرام امر منطقي ومبرر.

٤. من خلال متابعات جريدة الاهرام للواقع الاقتصادي في العراق رصدت عدم قدرة الحكومة العراقية على النهوض الجاد والمبني على اسس قويمة في ايجاد موارد اقتصادية والنهوض بالعراق ولعل ذلك مرجعه حكم العسكر وما ورثته حكومة العراق من تبعات الحكومات السابقة.

الهوامش :

[١] . مجلس الاعمار هو مجلس متخصص في ادارة واقتصاد والتخطيط للدولة العراقية كانت فكرته من عام ١٩٥٠ تركز على اعمال التنمية الاقتصادية في هيئة واحدة بدلا من تشتيتها التاكيد على بعض انواع المشاريع ، التخصص وقد وضع خطط خمسية بدأ من عام ١٩٤٩-١٩٥٣ ضم في عضويته خبراء من مختلف دول العالم منهم بريطاني ومن الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا وبلجيكا للمزيد ينظر: غصون مزهر حسين، قانون مجلس الاعمار في مناقشات مجلس النواب لسنة ١٩٥٠ دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية ، العدد الرابع، سنة ٢٠١٧، ص ٥١١- ٥٢٩.

٢ . طاهر يحيى : ولد في مدينة تكريت عام ١٩١٤.اتم دراسته الابتدائية والمتوسطة والاعدادية فيها حتى تخرج معلم في عام ١٩٣٢. توجه للسلك العسكري فدخل الكلية العسكرية التي تخرج منها برتبة ملازم ثان عام ١٩٣٦. كان احد المشاركين في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وبعد نجاحها اصبح مديرا للشرطة. شكل اربع وزارات في العهد الجمهوري. توفي عام ١٩٨٦.للمزيد ينظر: جمال صبحي طالب، طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤- ١٩٦٨، رسالة ماجستير – غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات،٢٠١٥، ص٧.

٣ . اتفاقية الوحدة الاقتصادية: اتفاقية ثنائية بين العراق وسوريا ووقعت في بداية تشرين الثاني ١٩٦٣ تهدف إلى قيام وحدة اقتصادية بين البلدين، الا أنّ هذه الاتفاقية لم ترى النور بسبب انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ للمزيد ينظر:فؤاد الراوي، المعجم المفهرس لمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والموازين التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية عن عام ١٩٩١ ، الجزء الحادي عشر،بغداد، مطبعة الرشاد، ١٩٧٦ ، ص١٥١.

٤ . وهو الانقلاب الذي بموجبه اعلن فيه عبد السلام محمد عارف الانقلاب على احمد حسن البكر وحزب البعث والاستيلاء على السلطة.للمزيد ينظر: حنا بطاطو، العراق(الشيوعيون، والبعثيون والقيادة الاحرار)ترجمة: عفيف الرزاز ، دار القبس،الكويت ، ٢٠٠٣،ص٣٣٩.

٥ . جعفر عباس حميدي.. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، الجزء السادس،بيت الحكمة، بغداد. ٢٠٠٤، ص١١٨.

٦ . جعفر عباس حميدي، المصدر نفسه، ص١٤.

٧ . الجمهورية العدد ٢١٠٢في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٥.

٨ . جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، الجزء الثامن، ص٢٨،٢٦.

٩ . حميد فجر الدليمي، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨ دراسة تاريخية، دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، ١٩٩٩، ص٨٦؛جعفر عباس حميدي، المصدر السابق،الجزء الثامن، ص١٠١.

١٠ . اديب الجادر:ولد اديب عزت احمد الجادر في الموصل في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٧،واتم دراسته الابتدائية في ها عام ١٩٤٠ والمتوسطة عام ١٩٤٣،تخرج من ثانوية كلية الملك فيصل في بغداد للمتفوقين عام ١٩٤٥.واتم دراسة هندسة ميكانيك في استنبول ١٩٤٩.درس بعدها في تخصص هندسة النسيج عام ١٩٥٠ في الولايات المتحدة الامريكية.عاد لبغداد واكمل دراسة في كلية الادارة والاقتصاد في عام ١٩٥٤.تقلد عدة مناصب وزارية حتى وفاته عام ١٩٦٤للمزيد ينظر: مازن ابراهيم خليل، عماد نعيم عبادي،اديب الجادر ودوره في وزارة الصناعة ١٩٦٤ -١٩٦٥، مجلة كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية، المجلد ٢٧ العدد ١١٢، ٢٠٢١ ، ص١٤ .

١١ . الدكتور عبد العزيز عبد اللطيف يونس الوتاري، ولد في الموصل سنة ١٩٢٨، واتم دراسته الاعدادية فيها وأرسل في بعثة علمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتخرج في كلية التعدين الأمريكية في كولورادو سنة ١٩٥٣. اصبح احد اهم خبراء النفط والمعادن في العراق عاد إلى العراق ليدخل في سلك الوظيفة وشغل مناصب فنية عدة مختصة بشؤون النفط حتى عين في مطلع سنة ١٩٦١ مديرا عاما لشؤون النفط وكان من ذوي التوجهات القومية العربية شغل منصب وزير النفط للفترة من ٨ شباط ١٩٦٣ حتى ٣ أيلول ١٩٦٥..للمزيد ينظر سعيد ده ويجي، اعلام الصناع المواصلة، مطبعة الجمهور، الموصل ١٩٧٠،ص١٦٧.

١٢ . جعفر عباس حميدي.. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ (الإصدار الجزء الثامن،. ،بيت الحكمة، بغداد. (٢٠٠٤، ص١١١.

١٣ . حميد فجر الدليمي ، المصدر السابق، ص١٢٠.

١٤ . الاهرام، العدد ٢٨٨١٤، ٢١ شباط ١٩٦٦.

١٥ . جعفر عباس حميدي. المصدر السابق ، الجزء التاسع،.ص٣١١.

١٦ ناجي طالب: ولد في مدينة الناصرية عام ١٩١٧، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في الناصرية عام ١٩٣٤، واكمل دراسة الاعدادية في بغداد ١٩٣٦،التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها عام ١٩٣٧ برتبة ملازم ثان، وترقى لرتبة الملازم الاول عام ١٩٤١،تقلد عدة مناصب منها وزير للشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٨، فوزيرا للصناعة ١٩٦٣ فوزير للخارجية ١٩٦٤ حتى ١٩٦٥ فرئيس للوزراء ١٩٦٦ حتى١٩٦٧، كان له دور بعد عام ٢٠٠٣ بصفته مفاوضا عن مكون معين حتى وفاته في ٢٠١٢.للمزيد ينظر:حيدر حنون علي، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة ذي قار، ٢٠١١.

١٧ . "الاهرام" (جريدة)، العدد ٢٩١٠٤ في ١٤ اب ١٩٦٦

١٨ . دار الكتب والوثائق ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٦ جلسة ٢٤ اب ١٩٦٦

١٩ . "الاهرام" (جريدة)، العدد ٢٩١٤٢ في ٢٤ ايلول ١٩٦٦

٢٠ . "الاهرام" (جريدة)، العدد ٢٩١٨٤ في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٦

٢١ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٧٥ في ١ كانون الاول ١٩٦٧.

٢٢ . "الاهرام" العدد ٢٩٦٠٢ في ٢٩ كانون الاول١٩٦٧.

٢٣ . "الاهرام" العدد ٢٩٦٤٦ في ١٠ شباط ١٩٦٨

٢٤ . "الاهرام" العدد ٢٩٧١٩ في ٢٣ نيسان ١٩٦٨.

٢٥ . "الاهرام" العدد ٢٩١١٦ في ٢٩ اب ١٩٦٦

٢٦ . "الاهرام" العدد ٢٨٩٨٦ في ٢١ نيسان ١٩٦٦
٢٧ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٣٥ في٢١ تشرين الاول ١٩٦٧.
٢٨ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٣٤ في ٢١ تشرين الاول ١٩٦٧.
٢٩ . "الاهرام" العدد ٢٩٦٠٠ في ٢٦ كانون الاول ١٩٦٧.
٣٠ عدنان الباجة جي) ولد في بغداد في 14 ايار 1923 ،واكمل دراسته الابتدائية فيها،عام ١٩٣٦ انتقل للدراسة في الاسكندرية،واكمل دراسة في الجامعة الامريكية في بيروت ١٩٤٣حاصل على .دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة جورج تاون . شغل منصب سفير العراق في الأمم المتحدة بعد حركة ١٤ تموز ١٩٥٨ كان عدنان الباجة جي خارج العراق عندما أطاح البعثيون بحكم عبد الرحمن عارف في انقلاب تموز ١٩٦٨، وارتأى عدم العودة وقرر العمل مع المعارضة العراقية، حيث كان عضوا بارزا فيها. التحق بحكومة أبو ظبي للعمل فيها .مما يذكر أنه عقب احتلال العراق سنة ٢٠٠٣، نصب عضوا في مجلس الحكم العراقي للفترة من 12 تموز2003 ، ولغاية 1 حزيران 2004 م ، وتولى رئاسته الدورية للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٤ إلى ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٤. ثم أصبح عضواً في الجمعية الوطنية الانتقالية-2004) . (2005انتخب في يناير من عام ٢٠٠٥ وقد توفي فيها يوم 17 نوفمبر 2019 .للمزيد ينظر:عدنان الباجه جي، عدنان الباجه جي في عين الاعصار، دار الساقي ، بيروت ،٢٠١٧.
٣١ صباح السالم الصباح: ولد في ١٣ نيسان عام ١٩١٣، واكمل دراسته الاولية فيها في المدرسة المباركية، تنقل في عدة مناصب ونجح فيها منها قائد شرطة الكويت من عام ١٩٥٥ – ١٩٥٩، فرئيسا لصحة الكويت، فوزيرا للخارجية عام ١٩٦١،فرئيس للوزراء وولي عهدا حتى ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥.توفي عام ١٩٧٧ للمزيد ينظر: مجموعة مؤلفين، موسوعة الكويت الحديث، الطبعة الثانية ، الكويت ، ٢٠١٢ ص ٦٤.
٣٢ . "الاهرام" (جريدة)،العدد ٢٩٠٣٥ في ٥ حزيران ١٩٦٦.
٣٣ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٢٠ في ٧ تشرين الاول ١٩٦٧.
٣٤ . "الاهرام" العدد ٢٩٠٧٠ في ١٤ تموز ١٩٦٦
٣٥ كوسجين من عائلة روسية كادحة ولد في مدينة سانت بطرسبرغ عام ١٩٠٤ ، عمل مديرًا صناعيًا في سيبيريا.(، كان عضوا في لجنة دفاع الدولة، شغل منصب وزير المالية فوزيراً للصناعات الخفيفة .عُين في ٢٠ مارس ١٩٥٩ في منصب رئيس لجنة تخطيط الدولة، أصبح كوسيغين بعد ذلك النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء. عندما أزيح خروتشوف عن السلطة في عام ١٩٦٤، عرف ببراعته في إدارة اقتصاد الاتحاد السوفيتي، أُجبر على التقاعد في ٢٣ أكتوبر من العام ١٩٨٠، بسبب سوء وضعه الصحي، توفى في ١٨ ديسمبر من العام ١٩٨٠.
Andrianov, Viktor Ivanovich, Kosygin، pp10-16. Moscow 2003
٣٦ . "الاهرام" (جريدة)، العدد ٢٩٠٠٢ في ٧ ايار ١٩٦٦.
٣٧ . "الاهرام" (جريدة)، العدد ٢٩١٠٢ في ١٥ اب ١٩٦٦.
٣٨ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٦٠ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٧.
٣٩ . "الاهرام" العدد ٢٩٧١٠ في ١٤ نيسان ١٩٦٨
٤٠ . "الاهرام" العدد ٢٩٦٣٩ في ٣ شباط ١٩٦٨.
٤١ . "الاهرام" ، العدد ٢٩١١١ في ٢٤ اب ١٩٦٦
٤٢ . يوسف زعيّن العاني, ولد في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٠ في مدينة البوكمال بمحافظة دير الزور، تخرج من كلية الطب بجامعة دمشق ثم تطوع في حرب التحرير الجزائرية في الخمسينيات من القرن المنصرم كمقاتل في وحدة هواري بومدين، انتمى كعضو في حزب البعث منذ ١٩٥٧. تسنم منصب سورية مرتين ومنصب وزير الزراعة مرتين في ١٩٦٣ و ١٩٦٥، توفي في مدينة ستوكهولم السويدية عام ٢٠١٦ للمزيد ينظر:.عبد الله حنا، صفحات من تاريخ الاحزاب السياسية في سورية في القرن العشرين واجواؤها الاجتماعية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،٢٠١٨، ص ص ٣٩٠ -٣٩١.
٤٣ . الاهرام، العدد ٢٩١١٦ في ٢٩ اب ١٩٦٦
٤٤ . "الاهرام" العدد ٢٩١١١ في٣١ اب ١٩٦٦
٤٥الاهرام" ، العدد ٢٩١٢٦ في ٨ ايلول ١٩٦٦
٤٦ . الاهرام" ، العدد ٢٩١٤٦في ٢٥ ايلول ١٩٦٦
٤٧ . الاهرام، العدد ٢٩٢٢٠ في ٩ كانون الاول ١٩٦٦.
٤٨ . الاهرام، العدد ٢٩٢٤٩ في ٨ كانون الثاني ١٩٦٧.
٤٩ . الاهرام، العدد ٢٩٢٥٠ في ٩ كانون الثاني ١٩٦٧.
٥٠ . الاهرام" ، العدد ٢٩٢٤٩ في ٨ كانون الثاني ١٩٦٧
٥١ . الاهرام" ، العدد ٢٩٢٥٣ في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٧
٥٢ . الاهرام" ، العدد ٢٩٢٦٤ في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٧
٥٣ . الاهرام" ، العدد ٢٩٢٦٧ في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٧
٥٤ . الاهرام" ، العدد ٢٩٢٩٠ في ١٨ شباط ١٩٦٧
٥٥ . "الاهرام" ، العدد ٢٩٣١٣ في ٣ اذار ١٩٦٧
٥٦ . الاهرام" ، العدد ٢٩٣٢٧ في ٢٨ اذار ١٩٦٧
٥٧ . "الاهرام" العدد ٢٩٥١٥ في ٢تشرين الاول١٩٦٧
٥٨ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٦٤ في ٢٠ تشرين الثاني١٩٦٧.
٥٩ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٦٩ في ٢٥ تشرين الثاني١٩٦٧
٦٠ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٦٩ في ٢٥ تشرين الثاني١٩٦٧
٦١ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٦٩ في ٢٥ تشرين الثاني١٩٦٧
٦٢ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٧٠ في ٢٦تشرين الثاني١٩٦٧

٦٣ . "الاهرام"، العدد ٢٩٥٧١ في ٢٧ تشرين الاول ١٩٦٧
٦٤ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٧٢ في ٢٨تشرين الثاني ١٩٦٧.
٦٥ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٤٥ في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٧.
٦٦ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٤٥ في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٧.
٦٧ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٧٨ في ٤كانون الاول١٩٦٧.
٦٨ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٧٩ في ٥ كانون الاول ١٩٦٧
٦٩ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٧٩ في ٥ كانون الاول ١٩٦٧
٧٠ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٨٤، في ١٠كانون الاول ١٩٦٧.
٧١ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٨٥ في ١١كانون الاول ١٩٦٧
٧٢ . "الاهرام" العدد ٣٩٥٩٥ في ٢١كانون الاول١٩٦٧.
٧٣ . "الاهرام" العدد ٢٩٥٩٩ في ٢٥كانون الاول ١٩٦٧.
٧٤ . "الاهرام" العدد ٢٩٦٢٦ في ٢١كانون الثاني١٩٦٨
٧٥ . "الاهرام" العدد ٢٩٦٣٩ في ٣ شباط ١٩٦٨
٧٦ . "الاهرام" ، العدد ٢٩٦٤١ في ٥ شباط ١٩٦٨
٧٧ . "الاهرام" الاهرام العدد ٢٩٦٤١ في ٥ شباط ١٩٦٨
٧٨ . "الاهرام" الاهرام العدد ٢٩٦٤١ في ٥ شباط ١٩٦٨
٧٩ . "الاهرام" العدد ٢٩٦٤٣ في ٧ شباط ١٩٦٨
٨٠ . "الاهرام" العدد ٢٩٦٤٦ في ١٠ شباط ١٩٦٨
٨١ . "الاهرام"٢٩٦٦٠ في ٢٤ شباط ١٩٦٨
٨٢ . "الاهرام"العدد ٢٩٦٦٢ في ٢٦ شباط ١٩٦٨
٨٣ . "الاهرام" العدد ٢٩٧٠٣ في ٧ نيسان ١٩٦٨.
٨٤
٨٥ . "الاهرام" العدد ٢٩٧٠٧ في ١١نيسان ١٩٦٨
٨٦ . "الاهرام" العدد ٢٩٧١٦ في ٢٠ نيسان ١٩٦٨
٨٧ . الاهرام" ، العدد ٢٩٧٠٧ في ١١ نيسان ١٩٦٨
٨٨ . "الاهرام" ، العدد ٢٩٧٧٦ في ١٩ حزيران ١٩٦٨
٨٩ . "الاهرام" ، العدد ٢٩٨٠٢ في ١٥ تموز ١٩٦٨

المصادر :

الوثائق الرسمية
. دار الكتب والوثائق ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٦ جلسة ٢٤ اب ١٩٦٦
الجرائد العراقية والعربية:
- "الجمهورية" (جريدة)،بغداد، ١٩٦٦
- "العمل" (جريدة)، بيروت، ١٩٦٦
- جريدة الاهرام، القاهرة، اعوام ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨.
- النهار" (جريدة)، بيروت ١٩٦٦

الكتب العربية والمعربة
- سعيد ده ويجي، اعلام الصناع المواصلة، مطبعة الجمهور، الموصل ١٩٧٠.
- حميد فجر الدليمي، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨ دراسة تاريخية، دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، ١٩٩٩.
- حنا بطاطو، العراق(الشيوعيون، والبعثيون والقيادة الاحرار)ترجمة: عفيف الرزاز ، دار القبس، الكويت، ٢٠٠٣.
- جعفر عباس حميدي تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨، الجزء التاسع،بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤.
- جمال مصطفى مردان، انقلابات فاشلة في العراق، المكتبة الشرقية، بغداد، د.ت.
- صبحي عبد الحميد، مذكرات صبحي عبد الحميد: العراق في سنوات الستينات ١٩٦٠ – ١٩٦٨، دار بابل للدراسات والاعلام، بغداد، ٢٠١٠
- صلاح الدين منجد ، وثائق ونصوص سورية ومصرية بين الوحدة والانفصال، بيروت ، ١٩٦٢.
- عبد الله حنا، صفحات من تاريخ الاحزاب السياسية في سورية في القرن العشرين واجواؤها الاجتماعية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،٢٠١٨.
- عدنان الباجه جي، عدنان الباجه جي في عين الاعصار، دار الساقي ، بيروت ،٢٠١٧.
- علياء محمد حسن الزبيدي، العهد العارفي في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨،دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر،٢٠١٣.
- عليان محمود عليان، الاقلية الكردية في العراق وتنظيماتها السياسية ١٩٢٠-١٩٧٠، دار دجلة ، عمان، ٢٠١٩.
- فؤاد الراوي، المعجم المفهرس لمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والموازين التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية عن عام ١٩٩١ ،الجزء الحادي عشر، بغداد، مطبعة الرشاد، ١٩٧٦.
- كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي الى صيف عام ٢٠١١، دار النهار، بيروت، ٢٠١٩.

- مجموعة مؤلفين، موسوعة مشاهير القادة العسكريين والسياسيين،ج٣، بيروت، ٢٠٠٢.
- ناصر الانصاري، موسوعة حكام مصر من الفراعنة الى اليوم، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٩.
- وليد محمد سعيد الاعظم، الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية بغداد ١٩٩٠.
- يونان لبيب رزق ،الاهرام ديوان الحياة المعاصرة مركز تاريخ الاهرام ، القاهرة ١٩٩٣
- john Erikson, "Rodion Yakovlevich Malinovsky" in Harold Shukman, ed., Stalin's Generals, Grove Press, New York City, 1993,pp 5-9.
- The Great Soviet Encyclopedia.vol 3. Moscow.1975.p345

البحوث الأكاديمية

- جاسم محمد عبد، عبد السميع خلف عبد، موقف الصحافة العراقية في ضوء الموقف الدولي والاقليمي والعربي من القضية الكردية ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٧ تموز ١٩٦٨،مجلة دراسات في التاريخ والاثار، ملحق العدد ٧١، ٢٠٢٠.
- عكاب يوسف الركابي، العامل الدولي واثره في القضية الكردية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٩١، مجلة كلية التربية جامعة واسط، العدد السابع والعشرين، السنة العاشرة،، ٢٠١٧.
- غصون مزهر حسين، قانون مجلس الاعمار في مناقشات مجلس النواب لسنة ١٩٥٠ دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية ، العدد الرابع، سنة ٢٠١٧، ص ٥١١- ٥٢٩.
- فهمي احمد فرحان،احمد راشد جريذي، موقف العراق من الحلف الاسلامي ١٩٦٦، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد ٢ المجلد الاول ، كانون الاول ٢٠١٥.
- محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ١٧ تموز ١٩٦٨، مكتبة اليقضة العربية، بغداد ، ٢٠٠٢.
- محمد سيد سليم، التضامن الاسلامي والنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦١، تموز ١٩٨٠

الرسائل والاطاريح الجامعية

- ثورة نصيف جاسم الربيعي، التطورات السياسية الداخلية في العراق في عهد عبد الرحمن محمد عارف ١٩٦٦ – ١٩٦٨،رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي،بغداد، ٢٠١٠.
- حيدر حنون علي، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة ذي قار، ٢٠١١.
- جمال صبحي طالب، طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤- ١٩٦٨، رسالة ماجستير – غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات،٢٠١٥.
- عبد الله احمد محمود برهم، اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين، ٢٠٠٧.